THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان وحق رد

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /٨٣/ المعنون:

"حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة"

يلقيه الوزير المستشار

عمار العرسان

Minister Counselor Ammar Al Arsan

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٨/١٠/١٨

السيد الرئيس،

بدايةً، نستهجن من الزميلة ممثلة كندا أن تقوم بتسييس هذا البند الإنساني، من خلال استغلالها للوضع في بلادي سورية بطريقةٍ انتقائية غير حيادية.. حيث أوردت بشكلٍ غير مباشر، ولكن متحاذق، ادعاءاتٍ منحازة تُروج لها أطرافٌ معينة في المجتمع الدولي، وهي أطرافٌ ساهمت بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في تشجيع الإرهاب واستدامته، وفي تسهيل نشوء ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشارها في سورية وفي العراق.

وبما أننا في إطار بندٍ يتناول اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين الإضافيين، فإنني أطلب من الزميلة ممثلة كندا، أن تعاود قراءتها بكل هدوءٍ وروية كي تَطَّلع وبشكلٍ موَّثق على موقف هذه الوثائق القانونية الدولية الهامة، التي نصَّت صراحةً على أن تغيير الطبيعة الوظيفية للمرافق الطبية والتعليمية وإساءة استخدامها وتحويلها إلى قواعد عسكرية ومخازن للسلاح والذخيرة، يؤدي إلى رفع الحماية عنها. وأن تطَّلع أيضاً على موقف الاتفاقيات الأربعة والبروتوكولين الإضافيين من قيام المجموعات المسلحة باستخدام الأحياء السكنية والمناطق المأهولة في شن هجماتٍ بالصواريخ والقذائف، سواء ضد أهداف مدنية أو ضد مواقع عسكرية.

هذا مع تحفظ بلادي التام على توصيف ما يجري فيها على أنه نزاعٌ مسلحٌ، والجميع يُدرك أن هذا التوصيف ما زال إلى اليوم موضوعاً خلافياً لم يُحسم، بل إن الوقائع أثبتت يوماً بعد يوم أننا في سورية واجهنا ونواجه مجموعاتٍ إرهابية مسلَّحة صنَّفها مجلس الأمن على أنها كياناتٌ إرهابية، كما أننا واجهنا ونواجه مجموعاتٍ

مسلَّحة تحمل ذات العقيدة الجهادية الدينية التكفيرية التي تحملها تنظيمات "القاعدة" و"جبهة النصرة" و"داعش".. وتعلمون جميعاً أنه وخلال ثمان سنواتٍ من الوضع المأساوي في سورية، كانت هذه المجموعات المسلحة تُغيِّر من يومٍ لآخر أسمائها وتحالفاتها وانتماءاتها وعلاقاتها، إلى درجةٍ دفعت سلطاتٍ سياسية وقانونية وقضائية في العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، إلى الإقرار بأن حكوماتها قد قدَّمت دعماً مالياً وعسكرياً لمجموعاتٍ مسلحة في سورية على أساس أنها "معارضة معتدلة"، ثم تبيَّن أنها مجموعاتٌ جهادية سلفية تحمل عقيدة متطرفة وترتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، أو أنها مجموعاتٌ تملك علاقات تبعية استراتيجية مع كياناتٍ صنَّفها مجلس الأمن على أنها إرهابية..

إننا نُذكِّر الزميلة ممثلة كندا بأن العدالة والحقيقة لا تتجزأان، وأن القانون الدولي لا يتجزأ، وأن الدفاع عن مبادئ العدالة والحق هو كتلة واحدة لا تتجزأ.. وبالتالي فإننا غير مستعدين في اللجنة القانونية للاستماع إلى تقييماتٍ مسيسة من طرفٍ يُغمِض عينيه ويمنح ضميره الراحة حينما يتعلق الأمر بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، فقط من أجل أن يُروِّج لمزاعم واتهاماتٍ سياسية.. كما أننا غير مستعدين للاستماع إلى طرفٍ منحاز يستخدم هذا المنبر القانوني في الترويج لما يسمى "آلية تحقيق دولية محايدة ومستقلة – IIIM"، وهي جهازٌ غير شرعي نشأ ميتاً وسيبقى ميتاً، لأنه كان مجرد عاقبةٍ سيئة من عواقب اتخاذ الجمعية العامة لقرارٍ غير توافقي، تجاوزت به ولاياتها المحددة بموجب المواد ١٠ و١١ و١٢ و٢٢ من الميثاق، وتعدَّت من خلاله وبشكلٍ صارخ على ولايات مجلس الأمن، حسبما هو

مرسومٌ في المادة ١٢ من الميثاق. وأنا لن أضيع وقت وجهد وتركيز هذه اللجنة في الحديث عما يسمى "IIIM"، بل أدعوكم مجدداً للاطلاع على الرسائل التي وجَّهناها نحن وعددٌ من الدول الأعضاء إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة، والتي كشفت العيوب القانونية التي شابت إنشاء هذه الآلية، وفضحت الدوافع السياسية الأنانية والرخيصة التي تقف وراء إنشائها، وأشير بشكلٍ خاص إلى رسالتينا الصادرتين بالوثيقتين الرسميتين (A/71/799) و(A/72/106)... وأنا من جديد أؤكد الثقة بأن أياً من الأطراف التي تروِّج لما يسمى "الآلية"، لم ولن يكون قادراً على دحض الحجج القانونية التي أقمناها في مواجهة إنشاء هذا الجهاز غير الشرعي، وهي بالمناسبة حججٌ قانونية تستند إلى الميثاق وإلى القانون الدولي، وليس إلى رؤيةٍ سياسية منحازة.

وبمناسبة الحديث عن ازدواجية معايير العدالة لدى البعض، فإننا نُذكِّر هذه اللجنة المعنية أساساً بالسهر على حسن تطبيق القانون والعدالة، أن كندا تصوَّت في إطار الجمعية العامة وفي إطار اللجان الرئيسية المختصة، ضد معظم القرارات المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة وبحقوق الشعب السوري في الجولان السوري المحتل الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك القرارات الخاصة بوقف الاستيطان في هذه الأراضي المحتلة..

إن بلادي لم ولن تستخدم سلاحاً كيميائياً ولا أي سلاحٍ محرمٍ دولياً ضد مواطنيها ولا في حربها على المجموعات الإرهابية المسلحة، وهذا موقفٌ أخلاقيٌ وقانوني لا نتخلى عنه، وفي ذات الوقت فإننا نؤكد على أننا لن نقدِّم في مواجهة اتهاماتٍ ظالمة ومزيفة لنا في هذا الملف أو في غيره من الملفات، أية تنازلاتٍ عن السلطات

والاختصاصات القضائية والقانونية المعقودة لأجهزتنا الوطنية المختصة، ولن نقدم تنازلاتٍ في أية مواقف وحقوق ترتبط بوحدة أرضنا وسلامتها، وباستقلالية قراراتنا الوطنية، وباستعادة الأمن والسلم والرفاه لمجتمعاتنا، وذلك ضمن إطار تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

إننا نؤكد على علاقات العمل الوثيقة والناجحة التي تجمعنا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية، التي تُحقِّق إنجازاتٍ كبيرة سواء في مجال تقديم المساعدات الإنسانية أو في مجال نشر وترسيخ ثقافة وممارسات القانون الدولي الإنساني في مختلف القطاعات الحكومية، ومن بينها القوات المسلحة... كما نؤكد على علاقات الشراكة والتعاون مع الشركاء الإنسانيين الأمميين والدوليين على الأرض.. وكونوا على يقينٍ - أيها الزملاء المحترمون - أن جميع هؤلاء الشركاء يعترفون، رغم الصعوبات والخلافات الطبيعية، بالدور الأساسي للحكومة السورية في جعل الوصول الإنساني ممكناً ومتاحاً وآمناً، وذلك على الرغم أيضاً من محاولات بعض الأطراف استغلال عمليات إيصال المساعدات الإنسانية في تقديم الدعم والإسناد للمجموعات الإرهابية المسلحة، أو استغلال هذا الملف الإنساني في تشويه موقف حكومة بلادي وابتزازها وتسجيل نقاطٍ سياسية باتت اليوم فارغة وبلا قيمة...

ختاماً، فإننا لم نكن نرغب أبداً في أن نخرج في إطار عمل هذه اللجنة عن ولاياتها ولا عن الطبيعة القانونية الاحترافية لعملها، ولكننا لن نبقى صامتين إذا حاول البعض استغلال الوضع في بلادنا للترويج لمواقف سياسية منحازة وغير بريئة على الإطلاق.

..شكراً السيد الرئيس..